الأمم المتحدة

A/C.2/56/L.73

الجمعية العامة

Distr.: Limited
12 December 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٦ (ب) من جدول الأعمال
مسائل السياسة القطاعية: التعاون في ميدان التنمية الصناعية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد غارفيلد بارنويل (غيانا)، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/56/L.25

العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)]، ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[(٢)]، وقراراتها ٥٤/٢٠٣ المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، و ٥٥/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٥/٢١٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠،

وإذ تشير أيضا إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٢٧٠، المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، بشأن تنفيذ المبادرات المتعلقة بالتنمية الأفريقية والمتابعة المنسقة لها من جانب منظومة الأمم المتحدة، والإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠١، بشأن دور منظومة الأمم المتحدة في دعم

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) قرار الجمعية العامة ٤٦/١٥١، المرفق، الجزء الثاني.

121201 121201 01-69206 (A)
0169206

جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، المعتمد في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠١[٣]،

وإذ تحيط علما بخطة عمل التحالف من أجل تصنيع أفريقيا، التي اعتمدها مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين في اجتماعه الثالث عشر الذي عقد في أكرا في أيار/مايو ١٩٩٧[٤]، والمؤتمر المعني بالشراكات الصناعية والاستثمار في أفريقيا، المعقود في داكار في ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ونتائج الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين، المعقود في ياوندي في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١،

وإذ تحيط علما بالبيان الصادر عن مؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين، المعقود في أبوجا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وإلى المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، وبالقرار ٢ (د-١٤) بشأن الموقف الأفريقي الموحد من العولمة، الذي اتخذه مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين في اجتماعه الرابع عشر الذي عُقد في داكار يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩[٥]، اللذين يعترفان بالحاجة الملحة لتقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية في معالجة قيود جانب العرض التي تعوق اندماجها في الاقتصاد العالمي،

وإذ ترحب بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تمثل تعهدا من القادة الأفريقيين، يستند إلى رؤية أفريقية موحدة واقتناع مشترك بالحاجة الملحة إلى القضاء على الفقر، ووضع بلدانهم، فرادى ومجتمعة، على طريق النمو المستدام والتنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه مع المشاركة بشكل نشط في الاقتصاد والنظام السياسي العالميين، وإذ تأخذ في الاعتبار أن أساس هذه الشراكة هو تصميم الأفريقيين على تخليص أنفسهم وتحرير القارة من علل التأخر التنموي والعزلة في عالم يتجه إلى العولمة، وإذ تحث، في هذا الصدد، على اتخاذ خطوات إضافية لتفعيل ذلك،

وإذ تسلم بأهمية التصنيع بوصفه عنصرا رئيسيا في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في أفريقيا، وكذلك بدوره في تيسير الجهود الرامية إلى استئصال الفقر، بوسائل من ضمنها النهوض بالصناعات القائمة على الزراعة وتعزيز القدرة التنافسية والعمالة المنتجة، وبناء القدرات، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتمكين المرأة، ونظم الإدارة الفعالة وذات الكفاءة،

---

(٣) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/56/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٢٩.

(٤) انظر A/52/480، الفرع الرابع – جيم.

(٥) انظر E/ECA/CAMI.14/99/10، المرفق الرابع.

وإذ تسلم أيضا بالجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها البلدان الأفريقية لإشراك قطاعاتها الخاصة ومجتمعاتها المدنية في الحوار بشأن السياسات على أعلى المستويات، وبضرورة مواصلة هذه الجهود لزيادة تحسين قدرة القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغرى، والصغيرة والمتوسطة الحجم،

وإذ تسلم كذلك بحاجة البلدان الأفريقية إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تهيئة مناخ موات لتنمية القطاع الخاص والاستثمار المباشر الأجنبي، وبالتزام البلدان الأفريقية باستخدام الموارد البشرية والمالية بفعالية أكبر في عملية التصنيع، وإذ تشدد على الحاجة المستمرة لتعبئة الموارد الكافية من خلال المبادرات المحلية والدعم الدولي، بوسائل منها تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية وضمانات الاستثمار، وتخفيف عبء الديون، حسب الاقتضاء، وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق،

وإذ تدرك الفرص والتحديات المتصلة باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية بالنسبة للتنمية الصناعية الشاملة في أفريقيا، وإذ تحيط علما في هذا الصدد بإنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

وإذ ترحب بالتقدم المحرز في مجال تدعيم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والإصلاح البرنامجي المتعلق بها، بوسائل من بينها الأخذ بأسلوب البرامج المتكاملة كأداة لتعزيز التنمية الصناعية المستدامة في البلدان الأفريقية، ونهجها المتعلق بالاضطلاع بالأنشطة الميدانية عن طريق البرمجة المشتركة مع نظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيثما وجدوا،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)[٦] ؛

٢ - **تلاحظ مع القلق** أنه على الرغم من العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا، الذي سينتهي في عام ٢٠٠٢، لم يحدث تقدم يذكر على مستوى التصنيع في القارة عموما، بل إنه شهد تراجعا في بعض البلدان، وتؤكد من جديد، في هذا الصدد، الحاجة إلى مواصلة الجهود المحلية والدولية من أجل التصنيع في أفريقيا؛

٣ - **تعيد تأكيد** الحاجة إلى أن تدمج البلدان الأفريقية، التي لم تفعل ذلك بعد، أهداف التحالف من أجل تصنيع أفريقيا، حسب الاقتضاء، في خططها الوطنية من أجل بناء القدرة المؤسسية على رصد البرامج والمشاريع ذات الصلة؛

---

(٦) A/56/139.

٤ - **تؤكد** الحاجة إلى دعم تنفيذ الأولويات القطاعية في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بشأن تنويع إنتاج القارة وصادراتها، لا سيما فيما يتعلق بتشجيع قطاع الصناعة التحويلية والصناعات المعتمدة على الزراعة، وبشأن تعزيز القدرات الإنتاجية وتمكين البلدان الأفريقية من المشاركة بشكل أكثر فعالية في التجارة العالمية؛

٥ - **تشدد** على ضرورة قيام الحكومات الوطنية بتحسين البيئة التنظيمية والبيئة المتعلقة بالسياسات التي تعمل فيها المشاريع الصغرى، والصغيرة والمتوسطة الحجم، بوسائل من ضمنها تيسير فرص الحصول على الائتمانات، وتحسين الهياكل الأساسية للنقل والطاقة والاتصالات من أجل حفز أدائها الاقتصادي وقدراتها التنافسية، وتدعو الشركاء الإنمائيين، في هذا الصدد، إلى تقديم المساعدة التقنية المناسبة؛

٦ - **تدعو** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى العمل بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإلى القيام بدور أكثر فعالية في الترويج للتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية؛

٧ - **تدعو أيضا** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى القيام بدور أكثر فعالية في تنمية المشاريع والصناعات الأفريقية الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بتنمية هذه المشاريع، مع إيلاء اهتمام خاص للمشاريع التي تملكها نساء وللنساء القائمات بتنظيم المشاريع؛

٨ - **تدعو** المجتمع الدولي، والبنك الدولي، وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، ومصرف التنمية الأفريقي، والمؤسسات الإقليمية الأخرى ذات الصلة إلى أن تنفذ بشكل تام، حسب ولاية كل منها، الأحكام ذات الصلة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن طريق دعم تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا، وخطة عمل التحالف من أجل تصنيع أفريقيا[٤]، بما في ذلك نتائج مؤتمر الشراكات الصناعية والاستثمار في أفريقيا ونتائج الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين؛

٩ - **تناشد** المجتمع الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، وفقا لولاية كل منها، أن تدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتكثيف التعاون الصناعي فيما بينها وتوسيع نطاقه؛

١٠ - **تشيد** بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على عملها المرتبط بتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأفريقية، ولا سيما أقلها نموا، لتعزيز قدرتها على تخطي الحواجز التقنية القائمة أمام الاتجار بمنتجاتها الصناعية وغير الصناعية، بما في ذلك تحسين معايير الجودة لتخفيف القيود التي تعوقها في جانب العرض، ولتشجيع المنافسة الصناعية، وتدعو المنظمة

إلى مواصلة العمل بصورة وثيقة مع منظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة، على تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأفريقية، بغية تمكينها من الاندماج التام في الاقتصاد العالمي؛

١١ - **تهيب أيضا** بالمجتمع الدولي أن يدعم جهود أفريقيا الرامية إلى تعزيز القطاع الخاص فيها، ولا سيما من خلال تشجيع الاستثمار والصادرات، وتشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز ضمان الجودة وتوحيدها، والتمويل، وترحب في هذا الصدد بمبادرات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتيسير التجارة؛

١٢ - **تهيب كذلك** بالمجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل تعزيز تنمية مواردها البشرية في مجالات الصحة والتعليم الأساسي والتدريب المهني والتقني، بوسائل منها التعاون بين بلدان الجنوب باستخدام الترتيبات الثلاثية؛

١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يُنجز، قبل نهاية الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، استعراضا لتنفيذ العقد، بما في ذلك تحديد الدروس المستفادة، بغية تضمين نتائج هذا الاستعراض في الاستعراض والتقييم الشاملين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٢]، والعمليات الجارية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وإنشاء الاتحاد الأفريقي؛

١٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والخمسين، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا''، البند الفرعي المعنون''تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا''؛

١٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.